الإنتاج يتجاوز 31.0 مليون برميل يومياً للشهر السادس على التوالي في أكتوبر

«البنك الوطني»: أوبك تحافظ على أولوية الحصة السوقية بدلاً من الأسعار

■ تتوقع وكالة الطاقة الدولية تراجع إنتاج الدول من خارج الأوبك في العام 2016 بواقع 0.6 مليون برميل يومياً

أوضح تقرير إقتصادي لـ"البنك الوطني" أن أسعار النفط بقيت عند مستوياتها المنخفضة خلال شهر نوفمبر عند أقل من 50 دولارا للبرميل للشهر الرابع على التوالي تماشيا مع استمرار وفرة الانتاج. وقد واجهت الأسعار المزيد من الضغوطات التي أدت إلى تراجعها كقوة الدولار وارتفاعه إلى أعلى مستوى له منذ ثمانية أشهر خلال الشهر وتراجع الأسهم الصينية بواقع 5%. وقد أنهى مزيج برنت شهر نوفمبر عند 44.5 دولاراً للبرميل بينما استقر مزيج غرب تكساس المتوسط عند 41.7 دولارا للبرميل. إذ تراجع كلا المزيجين بنحو 5.0 دولارات للبرميل أو 10.0% منذ بداية الشهر.

وتعد هذه المدة الأطول التي بلغ فيها سعر مزيج برنت أقل من 50 دولارا للبرميل منذ الأزمة المالية وفي ظل وجود أكبر فائض تفطي منذ سبعة عشر عاما حسب ما تقدره وكالة الطاقة الدولية. ولم تخف وتيرة التراجع بعد إنزال تركيا للطائرة الروسية، ولم تتأثر بتصريحات المسؤولين في السعودية بشأن احتمال اتخاذ السعودية قرار الحفاظ على الأسعار في اجتماع أوبك. وقد استمر التراجع نتيجة تزايد المخزون النفطي لعوامل غير موسمية. وحسب وكالة الطاقة الدولية فقد ارتفع مخزون النفط لمستويات قياسية عند 3.0 مليارات برميل يومياً والذي يعد أعلى من مستوياته التاريخية السابقة.

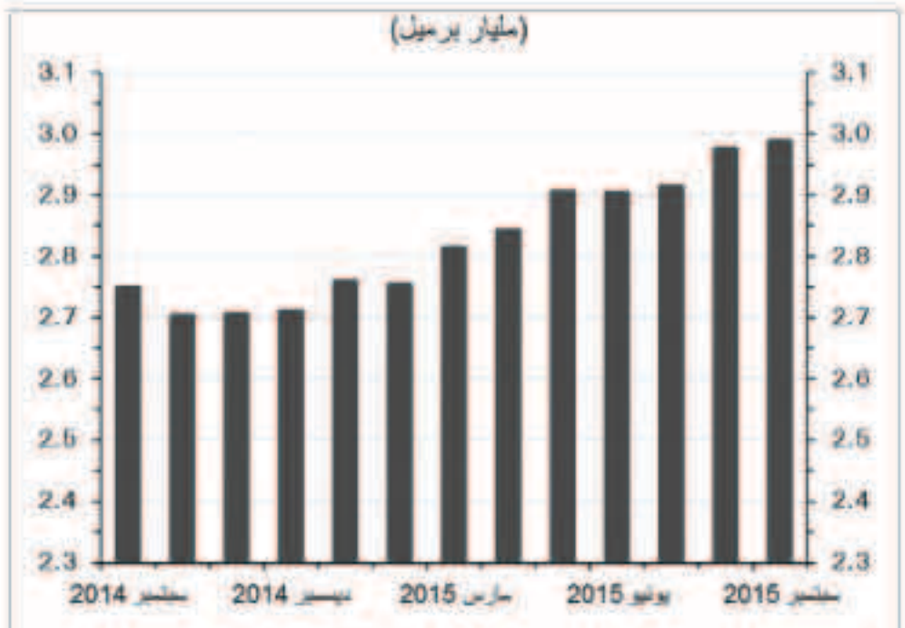

رسم بياني يوضح التغير في إنتاج أوبك

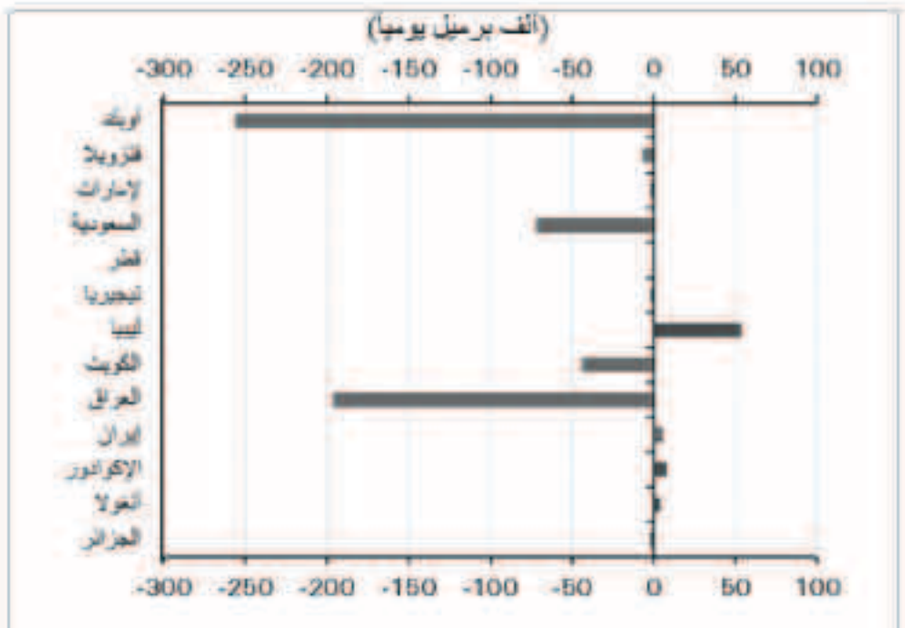

رسم بياني يوضح قيمة المخزون النفطي والسلعي لدول الخليج

■ توقعات بتراجع نمو الطلب على المدى الطويل في 2016 بعد ارتفاعه إلى أعلى مستوى منذ خمس سنوات

في العام 2016 وأن يتراجع بنحو 0.6 مليون برميل يوميا عاكسا بذلك الزيادة التي سجلها الانتاج بواقع 1.3 مليون برميل يوميا والتي من المتوقع أن تظهر في العام 2015.

تراجع نمو الطلب على المدى الطويل

ومن جانب الطلب، فتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن الانتعاش الذي شهده الطلب بتأثير من تراجع أسعار النفط وقوة أساسيات السوق التي خالفت التوقعات في العام 2015، قد يكون مرحليا ويتراجع على المدى الطويل خلال العام 2016. وبعد بلوغ الطلب أعلى مستوى له منذ خمس سنوات عند 1.8 مليون برميل يومياً في العام 2015، فتتوقع الوكالة تباطؤه إلى 1.2 مليون برميل يوميا في العام 2016.

مع التوقعات بتراجع نمو الانتاج من خارج أوبك بنسبة اكبر من التراجع في نمو الطلب العالمي، من المتوقع أن يزداد الطلب على النفط من أوبك إلى 31.3 مليون برميل يوميا في العام القادم وذلك حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية. وقد رفعت الوكالة تلك التقديرات بواقع 0.2 مليون برميل يوميا مقارنة بتوقعاتها السابقة وبذلك تقترب التقديرات من الانتاج الفعلي لأوبك عند 31.4 والتي تنذر بضيق الأوضاع في الأسواق مقارنة بالأشهر الأخيرة.

■ تزايد المخزون النفطي وقوة الدولار يستمران في فرض ضغوطاتهما على أسعار النفط خلال نوفمبر

يومياً والانتظار إلى حين النصف الأول من العام 2016 لإتخاذ أي قرار، حيث ستكون الصورة أكثر وضوحا في ذلك الوقت وسيقل التردد بشأن النفط الإضافي الإيراني للسوق فور رفع العقوبات. وقد ساهم رفض كل من إيران والعراق فرض أي حدود على الانتاج في إلغاء أي احتمال بأن تحدد منظمة أوبك سقف انتاج رسمي، وذلك على الرغم من أنه بدا وكان أوبك كانت سترفع من سقف الانتاج في اجتماعها بواقع 1.5 مليون برميل يوميا ليصل إلى 31.5 مليون برميل يوميا ويقترب من مستوى انتاجها الفعلي. وبعد انتهاء أوبك من اجتماعها وفي نهاية التداول يوم الجمعة تراجع سعري مزيج برنت ومزيج غرب تكساس بواقع 1.9% و2.7% على التوالي.

وقد ارتفع انتاج أوبك الحقيقي منذ قرارها في نوفمبر الماضي الحفاظ على سقف الانتاج وذلك بنحو أكثر من مليون برميل يومياً. كما قرر أعضاء المنظمة بقيادة السعودية الحفاظ على أسعار النفط في السوق أملاً بان تراجع أسعار النفط يدفع الدول المصدرة ذات التكلفة العالية من خارج أوبك كاميركا وكندا إلى خفض الانتاج.

وتشير آخر بيانات المنظمة من مصادر ثانوية إلى أن انتاج أوبك في أكتوبر قد بلغ 31.3 مليون برميل يوميا متراجعا بواقع 260 الف برميل يوميا أو 3.2% عن الشهر السابق ومواصلاً للشهر السادس على التوالي تجاوزه لسقف 31 مليون برميل يوميا.

سجل انتاج العراق أكبر تراجع في شهر أكتوبر بواقع 200 الف برميل يوميا ليصل إلى 4.0 ملايين برميل يوميا. ويعزى هذا التراجع بصورة رئيسية إلى سوء الطقس في شمال الخليج الذي تصدر الدولة منه معظم النفط. وقد ارتفع انتاج العراق إلى أعلى مستوى له عند 4.2 مليون برميل يومياً في سبتمبر. وشهد انتاج السعودية والكويت تراجعا مقارنة بشهر سبتمبر بواقع 70 الف برميل يوميا و 40 الف برميل يوميا وذلك على التوالي. وقد جاء التراجع في الكويت ليصل انتاجها إلى مستوى 2.7 مليون برميل يوميا نتيجة بعض أعمال الصيانة. وتهدف الكويت إلى تعويض تراجع الانتاج في المنطقة المشتركة بينها وبين السعودية وذلك من خلال رفع الانتاج في بعض الحقول الأخرى. بينما ثبت انتاج كل من الإمارات وقطر عند 2.8 مليون برميل يوميا و0.7 مليون برميل يوميا على التوالي.

وقد جاءت أكبر الزيادات في انتاج من ليبيا التي سجلت ارتفاعا بواقع 50 الف برميل يوميا ليصل الانتاج إلى 430 الف برميل يوميا. وقد تكون هذه الزيادة عرضية لا سيما مع غلق ميناء زويتينة الشرقي في نوفمبر نتيجة أعمال العنف واستمرار تدهور الأوضاع الأمنية.

انتاج الدول من خارج أوبك يتعافى

تشير وكالة الطاقة الدولية إلى قوة انتاج الدول من خارج أوبك خلال شهر أكتوبر رغم تراجع أسعار النفط وخفض الإنفاق الراسمالي. ومن بين تلك الدول التي سجلت زيادات كبيرة كانت روسيا التي تعد ثاني أكبر الدول المنتجة من دول خارج منظمة أوبك. إذ استمرت روسيا في ضخ انتاجها ليصل إلى مستويات تاريخية عند ما يقارب 10.8 ملايين برميل يوميا أي أكثر من العام الماضي بواقع 1.3% حتى مع الضيقة المالية التي تشهدها بسبب تراجع أسعار النفط والعقوبات المفروضة عليها. كما تمكنت الدول الأخرى أيضا كالصين وفيتنام وعمان والدول المنتجة من شمال الأطلسي من رفع انتاجها.

إلا أن انتاج النفط الصخري الأميركي الذي أحدث ثورة وأصبح المصدر الأكبر لنمو الانتاج من خارج أوبك قد شهد تراجعا خلال الأشهر الستة الماضية. وتشير التقديرات الاسبوعية التي تصدرها الوكالة الأميركية لمعلومات الطاقة، إلى أن الانتاج قد تراجع بواقع 400 الف برميل يوميا أو 4.0% ليصل إلى 9.2 مليون برميل يوميا اعتبارا من 27 نوفمبر من أعلى مستوى حققه منذ 44 عاما عند 9.6 مليون برميل يومياً. وقد جاء هذا التراجع وسط خفض في الإنفاق الراسمالي من قبل شركات النفط الضخمة وتقليل نشاط التنقيب وهو ما أدى بدوره إلى تراجع عدد حفارات التنقيب الأميركية بنحو أكثر من 65% عن أعلى مستوى لها في شهر أكتوبر.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية تراجع انتاج النفط الصخري الأميركي بنحو 0.6 مليون برميل يومياً في العام 2016 متراجعا بنحو أكثر من 10%. وقد شكل النفط الصخري ما لا يقل عن 57.0% من إجمالي انتاج النفط الأميركي في أغسطس. وتتوقع الوكالة أن ينعكس هذا التراجع على إجمالي انتاج الدول من خارج أوبك

بهدف توسيع خدمات إدارة الثروات في السوق الخليجي

«تقاعد» و«ميرابو» يوقعان اتفاقية تعاون مشترك

أعلنت شركة تقاعد، المتخصصة في حلول الادخار والاستثمار والتقاعد بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عن توقيعها اتفاقية تعاون مع بنك ميرابو الشرق الأوسط، شركة فرعية لبنك ميرابو وسي إس إي (Mirabaud | Cie SA) السويسري العريق. تهدف الاتفاقية إلى توفير نطاق واسع من خدمات إدارة الثروات لعملاء تقاعد من أصحاب الثروات في الأسواق الخليجية. وسيتم بموجب هذه الاتفاقية تعزيز المنصة الاستثمارية لتقاعد من خلال إضافة الصناديق الاستثمارية المتعددة التابعة لميرابو، والتي تشمل بعضا من أهم الصناديق وأكثرها نجاحا، كما ستعمل الشركتان على تطوير حلول استثمارية جديدة ضمن خدمات إدارة الثروات، وحلول التقاعد، مما سيعزز نطاق الخدمات التي توفرها تقاعد لعملائها في المنطقة.

وعقب توقيع الاتفاقية مباشرة، إستقبلت تقاعد وفدا رفيعا من بنك ميرابو لتنظيم ورشة عمل تم خلالها تقديم منهجية البنك في إدارة الثروات والاستشارات الاستثمارية. كما تم خلال الورشة المذكورة استعراض حلول البنك الاستثمارية بحضور كبار الخبراء في إدارة الثروات والصناديق الإستثمارية، بالإضافة إلى مناقشة أفضل السبل لزيادة القيمة المضافة المتحصلة لعملاء تقاعد من مختلف القطاعات.

ويعتبر ميرابو بنك مجموعة مالية عالمية تعنى بتوفير نطاق واسع من الخدمات المالية لعملائها من الأفراد والشركات، وعلى رأسها: إدارة الثروات من منظور عالمي مستقل، وإدارة الأصول باعتماد منهج استثماري عالي الكفاءة، وخدمات السمسرة، والتمويل التجاري، وخدمات الوساطة، والاستشارات المالية للشركات. تم تاسيس مجموعة ميرابو المالية في جنيف عام 1819، وتمتلك مكاتبا في سويسرا (جنيف وزيورخ وبازل)، وبقية أنحاء أوروبا (لندن ولكسمبورغ وباريس ومدريد وبرشلونة وفالنسيا وإشبيلية)، كما تمتلك فروعا في مونتريال وهونغ كونغ ودبي، مغطية بذلك القارات الثلاث.

أما تقاعد فهي من ضمن الشركات الستين المملوكة من قبل مجموعة كيبكو (KIPCO)، والتي تتضمن عددا من البنوك الاستثمارية والتجارية الرائدة، إلى جانب شركات إدارة الأصول وشركات التأمين والإعلام الترفيهي والتصنيع. وتتخصص شركة تقاعد في توفير أفضل الحلول المالية لعملائها عبر دمجها بين أساليب التخطيط المالي في الدول المتطورة مع خبرة عميقة بالأسواق المحلية التي تعتني بها ومنصة إستثمار رائدة.

لوك ميتفيير

أوليفيير هونسبرغر

وتعتمد حلول تقاعد المبتكرة في مجال الاستشارة المالية على حضور الشركة المشهود كرائدة في الاستشارات المعنية بالادخار والتقاعد، وصدارتها في مجال إدارة الثروات للمدراء ورجال الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعملاء من أصحاب الثروات، وممن يحتاجون إلى خيارات مبتكرة لا توفرها المصارف التقليدية.

وعلى ضوء الاتفاقية، أعرب لوك ميتفيير، الرئيس التنفيذي لتقاعد، عن سعادته بالتعاون مع ميرابو، قائلا: « يعد ميرابو واحدا من البنوك الخاصة ذات السمعة العالمية والتاريخ عريق. لذا تاتي هذه الإتفاقية مع ميرابو الشرق الأوسط والمملوك بالكامل من قبل بنك ميرابو كتاكيد على الزخم الذي تتمتع به شركة تقاعد اليوم بصفتها الجهة الإستشارية الرائدة في شؤون الادخار ومعاشات التقاعد وإدارة الثروات.»

وقال أوليفيير هونسبرغر، المدير التنفيذي ميرابو الشرق الأوسط: «يشهد قطاع إدارة الثروات في الشرق الأوسط نموا متزايدا في الأونة الأخيرة، إذ بات الأفراد من المستثمرين والشركات يبحثون عن حلول استثمارية متميزة وخدمات مصرفية شخصية. وقد جاء اتفاقنا مع تقاعد لتلبية حاجات عملاء تقاعد الإقليميين في مجال إدارة الثروات. وقد وضعنا خدماتنا من الصناديق الإستثمارية ضمن منصة تقاعد تاكيدا لالتزامنا بفلسفتنا الإستثمارية، ساعين بذلك إلى تنويع الخيارات الاستثمارية لعملاء تقاعد بمختلف الأصول، والعملات، والقطاعات، والأقاليم الجغرافية.»

دعوة

لحضور الجمعية العمومية غير عادية

يتشرف مجلس إدارة الشركة الوطنية للإجارة والتمويل ش.م.ك. (مقفلة) بدعوة السادة مساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية يوم الثلاثاء الموافق 5/01/2016 في الساعة الحادية عشر والنصف ظهرا وذلك في مقر الشركة الكائن - برج مدينة الأعمال الكويتية العقارية في قائمة الهلمرات الدور 25 قاعة مجلس الأعمال التالي:

أولا: الموافقة إضافة أنشطة جديدة إلى الأغراض التي أسست من أجلها الشركة

- الوساطة في شراء الأوراق المالية وبيعها لحساب الغير مقابل عمولة.
- توسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية.

ثانيا: الموافقة على تعديل المادة رقم (5) من عقد التأسيس والمادة رقم (4) من النظام الأساسي للشركة.

النص قبل التعديل

الأغراض التي اسست من أجلها الشركة هي القيام بما يلي:

1 – الاستثمار في العقارات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية.
وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم أو سندات هذه الشركات في مختلف القطاعات.
2 – إدارة أموال المؤسسات العامة والخاصة واستثمار هذه الأموال في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها إدارة المحافظ المالية والعقارية.
3 – تقديم وإعداد الدراسات والاستشارات الفنية والاقتصادية والتطبيقية ودراسة المشاريع المتعلقة بالاستثمار وإعداد الدراسات اللازمة لتلك المؤسسات والشركات.
4 – الوساطة في عمليات الاقتراض والاقتراض.
5 – القيام بالأعمال الخاصة بوظائف مديري الاصدار للسندات التي تصدرها الشركات والهيئات ووظائف أمناء الاستثمار.
6 – التمويل والوساطة في عمليات التجارة الدولية.
7 – تقديم القروض للغير مع مراعاة أصول السلامة المالية في منح القروض مع المحافظة على استمرارية السلامة للمركز المالي للشركة طبقا للشروط والقواعد والحدود التي يضعها بنك الكويت المركزي.
8 – التعامل والمتاجرة في سوق القطع الأجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها. على أن يكون هذا الشرط لصالح الشركة فقط.
9 – العمليات الخاصة بتداول الأوراق المالية من شراء وبيع أسهم وسندات الشركات والهيئات الحكومية المحلية والدولية.
10 – انشاء صناديق الاستثمار لحسابها ولحساب الغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية القائمة في الداخل والخارج طبقا للقوانين والقرارات السارية في الدولة.
11 – ادارة المحافظ المحلية والدولية واستثمار وتنمية الأموال لعملائها ولحسابها الخير طبقا للقوانين والقرارات السارية في الدولة.
12 – تملك حقوق الملكية الصناعية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والصناعية والرسومات التجارية وحقوق الملكية الأدبية والفكرية المتعلقة بالبرامج والوظائف واستغلالها وتأجيرها للجهات الأخرى.
13 – القيام بكافة الخدمات التي تساعد على تطوير وتدعيم قدرة السوق المالية والنقدية في الكويت وبأية حاجاته وذلك كله في حدود القانون وبما يصدر عن بنك الكويت المركزي من ايعازات أو تعليمات.
14 – تصفية القروض للتمويل بالإجارة وأن ترتب عمليات تمويل خاصة للإجارة وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولايجوز لها قبول الودائع.
15 – استثمار أموالها في مختلف أوجه الاستثمار التي يقرها بنك الكويت المركزي بصفة رئيسية التمويل بأسلوب الإجارة وما يتطلبه ذلك من تملك الأصول المنقولة وغير المنقولة وتأجيرها ولا يتضمن ذلك تمويل السلع الاستهلاكية.
وتلتزم الشركة في ممارسة جميع أعمالها بتعاليم وأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، ولايجوز بأية حال من الأحوال أن تفسر أي من الأغراض المتقدمة على أنها تجيز للشركة القيام بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسة أية أعمال ربوية في صورة فوائد أو أية صورة أخرى غير مشروعة.
ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصيلة أو بالوكالة.
ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ولها أن تشتري أوتشارك، أوتشتري هذه الهيئات أو تلحق بها.

(بعد التعديل)

الأغراض التي اسست من اجلها الشركة هي القيام بما يلي:

بالاضافة الى الاغراض السابقة من 1 الى 15 يتم اضافة النشاط التالي.....

16 – الوساطة في شراء الأوراق المالية وبيعها لحساب الغير مقابل عمولة.
توسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية.
وذلك بعد موافقة الجهات المختصة.

لذا يرجى من السادة مراجعة مكتب الشركة بالشرق – برج مدينة الأعمال الكويتية العقارية الدور (27) في أوقات العمل الرسمية من الساعة 8 ص الى 3.30 عصرا لاستلام الدعوات وتوكيلات حضور الجمعية على ت: 22916915 ف: 22916491 ف: 22916804

والله الموفق...

الشركة الوطنية للإجارة والتمويل ش.م.ك (مقفلة)